The Activity Of International Organizations In The Domain Of Human Rights' Caring And The Troubles Of Their Work

Dr . Basam Ahmad [*]
Itab kajo [**]

(Received 17 / 10 / 2024. Accepted 7 / 1 / 2025)

□ ABSTRACT □

This research clarifies the concept of human rights in terms of being principles that must be respected and derived from human nature, it also includes a definition of the concept of international organizations of all kinds "governmental and nongovernmental", whereas the international governmental organizations are permanent bodies that work to achieve various purposes at the international level and depend financially on member states, however the international nongovernmental organizations are consisted of individuals who the organization is depend financially on and work to improve the conditions of society in all its categories by influencing international politics and transfer human rights to the global arena, the United Nations High Commissioner For Refugees appeared as an example of international governmental organizations which works to protect the right of asylum through coordination, dialogue and cooperation with international nongovernmental organizations in order to secure the voluntary return of refugees or their local integration or resettlement them, and sovereignty emerges the problem which UNHCR suffers, however Amnesty appeared as an example of nongovernmental organizations which works on the assistance of its various bodies such as the international council, the international executive committee , the international secretariat and its branches, it's work includes study and research and reports, investigation and fact finding, international cooperation, the role of sensitization and awareness raising and organizing global campaigns, the problem of financing emerges as the most difficulty which hinder it's work.

Key words: Human rights, International organizations, Amnesty, United nations high commissioner for refugees.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor - Faculty Of Law, Lattakia University-Syria.**
[**]**Postgraduate Student, MA, Faculty Of Law, Lattakia University- Syria.**

نشاط المنظمات الدولية في مجال رعاية حقوق الإنسان ومصاعب عملها

د. بسام أحمد*

عتاب قاجو**

(تاريخ الإيداع 17 / 10 / 2024. قُبِل للنشر في 7 / 1 / 2025)

□ ملخّص □

وضح هذا البحث مفهوم حقوق الإنسان من حيث كونها مبادئ واجبة الاحترام مشتقة من الطبيعة الإنسانية وتضمن تعريفا لمفهوم المنظمات الدولية بأنواعها "حكومية وغير حكومية " حيث أن المنظمات الدولية الحكومية هي هيئات دائمة تعمل على تحقيق أغراض مختلفة على الصعيد الدولي وتعتمد ماليا على الدول الأعضاء أما المنظمات الدولية غير الحكومية تتكون من أفراد تعتمد على مساهماتهم ماليا وتعمل على تحسين أوضاع المجتمع بكل فئاته عن طريق التأثير في السياسة الدولية وإيصال حقوق الإنسان للميدان العالمي، ظهرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة مثالا عن المنظمات الدولية الحكومية التي تعمل على حماية حق اللجوء عن طريق التنسيق والحوار والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية وصولا لتأمين العودة الطوعية للاجئين أو إدماجهم محليا أو إعادة توطينهم وتظهر السيادة كمشكلة تعاني المفوضية منها، أما منظمة العفو الدولية فظهرت كمثال عن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل بمساعدة اجهزتها المختلفة كالمجلس الدولي واللجنة التنفيذية الدولية والأمانة الدولية والفروع ويتضمن عملها الدراسة والبحوث والتقارير، التحقيق وتقصي الحقائق، التعاون الدولي ودور التحسيس والتوعية و تنظيم الحملات العالمية وتبرز مشكلة التمويل كأكثر المصاعب التي تعيق عملها.

الكلمات المفتاحية :حقوق الإنسان، المنظمات الدولية، منظمة العفو، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ , كلية الحقوق، جامعة اللاذقية, سورية.**

** **طالب دراسات عليا، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة اللاذقية, سورية.**

مقدمة :

تختلف فواعل النظام الدولي بين الدول والمنظمات الدولية المتنوعة في التشكيل والاختصاصات، فالتنظيم الدولي يمنح المنظمات الدولية دورا مهما في تطبيق القانون الدولي ولعل من أبرز المجالات التي تعنى بها المنظمات الدولية هو مجال حقوق الإنسان نظرا لتأثر هذا المجال بكل ما يحدث من أزمات ومنازعات على الصعيد الدولي ، وتوجد العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المختلفة الأغراض وأبرزها تلك التي تهتم برعاية الإنسان حيث أن بعضها يتكون من حكومات الدول وبعضها الآخر على شكل هيئات لا تشتمل على الدول إنما تسعى للتأثير في الدول والحكومات مراقبة الأوضاع الإنسانية من خلال أجهزتها.

إشكالية البحث :

يواجه المجتمع الدولي العديد من الأزمات المتعلقة بمشكلات حقوق الإنسان ويسعى المجتمع الدولي ممثلا بالدول لحل هذه الأزمات وتبرز في هذا الإطار أهمية التنظيم الدولي حيث تتلخص إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هو دور التنظيم الدولي الذي يتمثل بوجود المنظمات الدولية إلى جانب الدول في التخفيف من حدة الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان وهل يواجه عمل هذه المنظمات عراقيل تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة؟

أهمية البحث و أهدافه:

الأهمية العلمية:

- ✓ تبرز أهمية هذا البحث من خلال توضيحه للدور المهم الذي تلعبه المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان وشمولها لجميع الفئات التي هي بحاجة للرعاية والاهتمام وبشكل خاص اللاجئين.
- ✓ كما أنه يوضح دور المنظمات الدولية غير الحكومية التي تستقل عن الحكومات.

الأهمية العملية:

- ✓ تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في توضيحه الاختلاف القائم بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتبيان المصاعب التي تواجه كل منهما في عملها.
- ✓ وأيضا في أنه يبين ما تتبعه المنظمات من حلول وآليات للتعامل مع الأزمات والمشكلات الدولية.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

1- تعريف مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم المنظمات الدولية وأنواعها

2- التمييز بين عقبات عمل كل من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

3- التعريف بمنظمة العفو الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

4- تسليط الضوء على نشاط منظمة العفو الدولية في مجال حقوق الإنسان

5- توضيح اهتمام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بحل أزمات اللاجئين

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للنصوص والمواد القانونية المتعلقة بحقوق الانسان في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

❖ يرى الباحث أن موضوع حقوق الإنسان يحتل موقع مهم على الصعيد الدولي خصوصا وأن القانون الدولي المعاصر يخاطب الإنسان من خلال العديد من المواثيق وبالتالي فإن البحث في حماية هذه الحقوق يكتسب أهمية خاصة.

مخطط البحث :

المطلب الأول: رعاية التنظيم الدولي لحقوق الإنسان

الفرع الأول: مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات الدولية

الفرع الثاني: مصاعب عمل المنظمات الدولية ودورها في رعاية حقوق الإنسان

المطلب الثاني: أبرز المنظمات التي ترعى حقوق الإنسان

الفرع الأول: منظمة العفو الدولية

الفرع الثاني: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المطلب الأول: رعاية التنظيم الدولي لحقوق الإنسان

لحقوق الإنسان أهمية بالغة كونها تعتبر وفقا للتنظيم الدولي مسؤولية دولية لذلك سنعالج دور المجتمع الدولي ممثلا بالمنظمات الدولية في حماية هذه الحقوق وذلك عن طريق تبيان مفهومها وتبيان مفهوم المنظمات الدولية ودورها البارز وما يعرقل عملها.

الفرع الأول: مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات الدولية

سنتطرق في هذا الفرع لنقاط مهمة كتعريف مفهوم حقوق الإنسان وتعريف المنظمات الدولية والسمات المميزة لها.

أولا: مفهوم حقوق الإنسان (Human Rights):

هي مبادئ أصيلة تتماشى وتراعي الطبيعة الإنسانية التي خلق الإنسان عليها، تمنح لكل إنسان لذاته بغض النظر عن جنسه أو دينه أو أي فروقات أخرى، احترامها ضروري تحت جميع الظروف وتوصف بأنها متجددة وذلك لأنه لا يشترط أن تكون مدونة، وهي محمية ومكفولة بموجب مختلف القوانين سواء داخلية، إقليمية أو دولية[2].

وهي تعتبر مسألة طبيعية ترتبط بالطبيعة الإنسانية وقد قننت ضمن أحكام قانونية تؤمن حمايتها، فنصت عليها الاتفاقيات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، وهذا التدويل أعطاها أهمية كبيرة لأنه جعلها في صلب اهتمام المجتمع الدولي فالدفاع عنها لا توقفه أية حدود لأن الدوافع الإنسانية أخذت تسمو على حقوق الدول[3].

كما برز الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان عن طريق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام " 1948"

جاء في المادة الأولى منه:

" يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء ".

ثانيا: مفهوم المنظمات الدولية (International organizations):

1- المنظمات الدولية الحكومية

تعرف بكونها هيئات دائمة، وجدت بفعل اتفاق بين حكومات الدول تعمل وفقا لقانون متفق عليه فيما بين الدول الأطراف في الاتفاق المنشئ، ميزانيتها تأتي من مساهمات الدول الأعضاء إضافة إلى امتلاكها شخصية معنوية وإرادة مستقلة عن إرادة أعضائها[4].

وإن الأساس القانوني لوجودها هو نص المادة "22" من ميثاق الأمم المتحدة:

" للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها ".

نص على وجودها الميثاق لأن الغرض من وجود الأمم المتحدة هو تسوية المسائل الدولية في مختلف الميادين سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو ثقافية وغيرها فلا بد من التوسع وعدم حصر النشاط الدولي بالأمم المتحدة وحدها عن طريق تطبيق اللامركزية في المجال الدولي وذلك بواسطة هيئات متخصصة مرتبطة بالأمم المتحدة تتمتع باستقلال ضمن حدودها المرسومة في الاتفاق المنشئ لها، مثال: منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية وغيرها الكثير[5]

(2) نشوان، كارم محمود حسين، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان _ دراسة تحليلية_، 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص13

(3) د.مشورب، ابراهيم، القانون الدولي العام _ مفاهيم_ حقوق الإنسان_ القانون الدولي الإنساني_ المعاهدات الدولية، 2013، دار المنهل اللبناني، ص249,248.

(4) د. العطار، حسن، المنظمات الدولية، 1970، مطبعة شفيق، بغداد، العراق، ص18-19-20

(5) د. شكري، محمد عزيز، مدخل إلى القانون الدولي العام، 2006، جامعة دمشق، ص332،333،334

2- المنظمات الدولية غير الحكومية:

تعرف بأنها منظمات تعمل في المجال الإنمائي لتحسين أوضاع المجتمع بكل فئاته، تنشأ باتفاق بين الأفراد والجماعات، ولها هيئة إدارية دائمة وتعمل على تكثيف التعاون في مختلف المجالات قائمة على أساس التطوع دون أن تستهدف تحقيق الربح(6).

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة الأساس القانوني لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية:

حيث جاء في المادة "71" منه:

" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو " الأمم المتحدة" ذي الشأن ".

وهي تتميز بالسمات التالية:

1- هذه المنظمات مستقلة عن الحكومات، إلا أنها تحصل على معونات مالية أو فنية حكومية ولتكون هذه المعونات شرعية يجب أن لا تؤثر على استقلال المنظمة وتأثر سياسة المنظمة بالدولة الداعمة ينفي استقلالها.

2- يتم إنشائها بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين أو من الممكن أن يكون إنشائها مشترك من قبل أشخاص طبيعيين ومعنويين ويشترط بالشخص المعنوي أن يكون دون الدول أو أجهزتها الرسمية.

3- مبنية على أساس العمل التطوعي وعدم استهداف الربح بسبب أن هدفها مجرد وهو الصالح العام.

4- تعتمد على الإدارة الذاتية من خلال آلياتها، وتتبنى ثقافة احترام الاختلاف والتباين واحترام قيم السلام والعدالة والمسؤولية اتجاه الأجيال القادمة، كما تتسم بأنها علنية وليست سرية وذلك لكون وجودها غير محظور وغير مخالف للقانون(7).

الفرع الثاني: مصاعب عمل المنظمات الدولية ودورها في رعاية حقوق الإنسان

ضمن هذا الفرع سنلقي الضوء على أهداف المنظمات الدولية والتحديات التي تصعب الوصول لأهدافها المنشودة.

أولاً: المنظمات الدولية غير الحكومية

(6) د. السعدي، وسام نعمت ابراهيم، المنظمات الدولية غير الحكومية دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر، 2012، دار شتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية، مصر، الإمارات، ص21,20,19,18.

(7) عاشور، سالي، المنظمات غير الحكومية الدولية تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية، 2018، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، ص58,57,56,55.

تحاول المنظمات الدولية غير الحكومية التأثير في الرأي العام عن طريق نشر الانتهاكات وإيصالها إلى الهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال تعاونها مع المنظمات الإقليمية والدولية الاخرى مستهدفة التشجيع على احترام حقوق الإنسان وضبط التشريعات لضمان وجود إجراءات كفيلة لتطبيق حقوق الإنسان في جميع الظروف[8].

ومن أهدافها البارزة: مساعدة لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمختصة بتعزيز حقوق الإنسان وذلك لكون البعض منها منظمات حاصلة على الصفة الاستشارية لدى الأمم المتحدة، وتقدم هذه المنظمات إعانات مالية لضحايا انتهاك حقوق الإنسان وتوفر لهم المساعدة القانونية وتدعمهم من خلال تنظيم حملات توعية، إضافة إلى ذلك تتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية في مجال تطوير القانون الدولي للارتقاء بحقوق الإنسان حيث تقترح وتعد الاتفاقيات التي تكفل تمتع الإنسان بحرياته الاساسية[9].

كما تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية في عملها الكثير من التحديات الداخلية والخارجية:

1- التحديات الداخلية:

أ – عدم رغبة بعض المنظمات في القيام بإصلاحات تنظيمية لأن ذلك سوف تتبعه تغييرات توصل القيادة للفئات الشابة.

ب – تأثر قدرة هذه المنظمات على تأدية دورها الصحيح بالتغيرات السياسية الحاصلة على الصعيد الدولي وذلك يعود لعدم إدراكها أهمية تعديل بنيتها الهيكلية[10].

2- التحديات الخارجية:

ت – تعارض ما تعمل على نشره هذه المنظمات في إطار عملية بناء السلام مع القناعات السائدة في المجتمعات المحلية التي تعمل ضمنها مما يجعلها مرفوضة من قبل هذه المجتمعات ويتخذ هذا الرفض صورة انعدام رغبة

أفراد هذا المجتمع في التعاون معها أو التطوع فيها.

ج – الصراع الذي تعيشه المنظمات الدولية غير الحكومية بين أهمية التمويل الخارجي الذي تحصل عليه والسياسات التي تريد الجهات الخارجية الممولة تطبيقها عبر هذه المنظمات[11].

ثانياً: المنظمات الدولية الحكومية

[8] مساعد علي، المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول، 2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، رسالة ماجستير, ص27,26

(9) د. بدر الدين، شبل، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، 2014، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد " 9 "، جامعة الوادي، الجزائر، ص44,.

(10) أوشن، زينب، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، 2015، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص,41

(11) أوشن، زينب، مرجع سابق، ص42

تشترك هذه المنظمات مع حكومات الدول في توفير الحماية الدولية للاجئين ويتمثل هدفها في تأمين الحماية الدولية للاجئين حيث يسعي المجتمع الدولي لتأمين لجوء الأشخاص في بلد آمن يحترم حقوقهم وأهمها عدم إكراههم على العودة إلى بلد لا يرغبون في العودة إليه وتعتبر مسؤولية الدول أساسية وذلك لوجود اللاجئين على أراضيها، وأهم هذه المنظمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تعرف اللاجئ بأنه الشخص الموجود في غير بلده الأصلي والغير راغب أو الغير قادر على العودة إليه لخوف مبرر بحسب اتفاقية "1951 " بخصوص اللاجئين أو لديه خوف من خطر محدق ناتج عن أحداث تهدد الأمن، وهذا الفرد بحاجة إلى حماية المجتمع الدولي سواء يشكل فردي أم جماعي[12].

كما أن هناك الكثير من العقبات التي تعرقل عمل المنظمات الدولية الحكومية:

1- السيادة:

تمتلك سيادة الدولة الخصائص التالية:

1- دائمة: لأنها صفة ملازمة لوجود الدولة فعندما تكون الدولة موجودة توجد السيادة كصفة ملازمة للدولة القائمة.

2- غير قابلة للتجزئة: فلا يجوز تقسيم السيادة ل ذكرنا لأنها تعبر عن وجود الدولة وهي كما ذكرنا صفة ملازمة لها باعتبارها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة.

3- شاملة: يعني أنها تسري على الجميع ضمن حدود الدولة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

4- لا يتنازل عنها: حيث أن الدول لا تملك التنازل عن سيادتها لأن السيادة من المبادئ الدولية المقررة بسبب التكامل بين الدولة والسيادة فلا وجود للدولة بدون سيادة وذلك لأن السيادة تفسر السلطة التي تملكها الدولة. [13]

إضافة إلى أن المفهوم القانوني للسيادة قبل عصر التنظيم الدولي كان يدل على أنها تعني امتلاك الدولة حرية في إدارة شؤونها الداخلية وممارسة سلطتها على إقليمها وهذه السيادة الداخلية، أما السيادة الخارجية فكانت تعني حرية الدولة في الدخول في علاقات دولية مع غير ها من الدول وحريتها في التعامل الدولي وتقتضي سيادة الدولة الداخلية والخارجية عدم خضوعها لسلطة أخر، ولكن التنظيم الدولي استوجب تغيير في مفهوم السيادة حيث أنه فرض تقييد السيادة المطلقة وذلك لإعمال قواعد التنظيم الدولي وتشجيع التعاون بين الدول[14]

2- انعدام الرادع لوفاء الالتزامات:

(12) مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين _ حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية _ برنامج التعليم الذاتي 1، 2005، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ص19,14، www.unhcr.ch، .

(13) أ. بن مرار، جمال، مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة، 2017، مجلة مدارات سياسية، المجلد "1"، العدد "2"، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، ص22،23.

(14) سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية "دراسة تحليلية " بلا تاريخ، د. عمر بن أبو بكر أحمد باخشب، المجلة القانونية، العدد الثالث، ص 324-326. https://lloc.gov.bh

حيث يعتبر حسن النية من عوامل نجاح المنظمات الدولية ويفترض مبدأ حسن النية وفاء الدول بتنفيذ التزاماتهم ولذلك عند عدم وفاء الدول بتنفيذ الالتزامات تكون قد عرقلت عمل المنظمة والهدف الذي تسعى إليه، ضف إلى ذلك عدم قدرة المنظمات على استعمال وسائل الردع لأسباب سياسية وغيرها.

3- الإجماع في التصويت:

وهذا يشكل عقبة في طريق سير عمل المنظمة الدولية؛ فعندما يتوقف تنفيذ قرارات المنظمة على إجماع أعضائها يكون التنفيذ مستحيلا في حال رفضته إحدى الدول الأعضاء.

4- امتيازات بعض الدول:

فبغض النظر عن المساواة القانونية بين الدول في العلاقات الدولية نجد أنه في بعض الأحوال تراعي المنظمات الدولية الحالات الخاصة لبعض الدول وذلك رغبة منها في موافقة تلك الدول على الانضمام إليها كالدول التي تملك عضوية دائمة في مجلس الأمن إضافة إلى امتلاكها حق النقض الفيتو[15].

❖ ومن وجهة نظر الباحث نجد أن المنظمات الدولية مبنية من الناحية النظرية على أسس مهمة ترعى حقوق الإنسان وتستهدف حمايته وتدول هذه المسؤولية في حين أن العديد من المصاعب تعرقل جهودها وتجعل التطبيق المثالي لمبادئها صعب التحقق.

المطلب الثاني: أبرز المنظمات التي ترعى حقوق الإنسان

في هذا المطلب سنوضح أبرز المنظمات الدولية الرائدة في مجال حماية حقوق الإنسان ونسلط الضوء على الفئات التي تحميها والهياكل والسبل التي تساعدها في ذلك.

الفرع الأول: منظمة العفو الدولية (Amnesty):

سنتطرق في هذا الفرع لمفهوم منظمة العفو الدولية والهياكل التي تمكنها من الإدارة الذاتية وأسلوب العمل الذي منحها الصفة الاستشارية لدى الأمم المتحدة.

أولاً: تعريف منظمة العفو الدولية ووظائفها

هي إحدى وسائل المجتمع المدني الدولي وهي منظمة حيادية غير حكومية تعمل على تفعيل ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تأسست عام " 1961" وتهدف أساسا للدفاع عن حقوق الإنسان ويفيد حيادها أنها لا تتخذ أي موقف تجاه الأنظمة السياسية للدول والحكومات إنما تسعى وراء هدف مجرد وهو حماية الإنسان بغض النظر عن

(15) د. العطار، حسن، مرجع سابق، ص42,41.

صفته، قامت على أساس مقال نشر بواسطة محامي يدعو فيه إلى الإفراج عن سجناء الرأي والدفاع عن حقوق الإنسان، تتخذ من لندن ببريطانيا مقرا لها[16].

تعتمد منظمة العفو الدولية على المساهمات المقدمة من الأعضاء المنتمين لها وتقوم بمجموعة من الأنشطة لجمع الأموال وهذا ما يبرز استقلاليتها المالية والسياسية فهي غير خاضعة للمساهمين والمتبرعين، ومما يؤكد ذلك عدم قبولها المساعدات المقدمة من قبل الأحزاب أو الدول وهذا بدوره يزيد من فعالية نشاطها [17].

وظائف منظمة العفو الدولية:

1- تقوم بإغاثة السجناء (سجناء الرأي) وأسرهم من كافة النواحي المادية والقانونية رغبة منها في تحسين ظروف احتجازهم.

2- تتعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية التي تحمل ذات أهدافها.

3- تسعى لتطبيق مبدأ عدم الطرد من خلال اعتراضها على ترحيل الأشخاص من قبل دولة معينة إلى دولة اخرى يحتمل أن يواجهوا خطر على أراضيها.

4- تنشر الوعي بحقوق الإنسان عالميا وتتصل بشكل مباشر مع حكومات الدول.

5- تتحقق من ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان من خلال تقارير البعثات المرسلة من قبلها[18].

ثانيا: هياكل منظمة العفو الدولية وآليات عملها

1- المجلس الدولي: والذي يعتبر السلطة التوجيهية التي تقوم بإدارة المنظمة والذي يتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية وممثلي الفروع والذي يجتمع مرة واحد كل سنتين.

2- اللجنة التنفيذية الدولية: والمسؤولة عن إدارة شؤون المنظمة في فترة انقطاع اجتماعات المجلس الدولي حيث تجتمع مرتين في السنة الواحدة.

3- الأمانة الدولية: التي تتولى الأعمال الإدارية بشكل يومي للمنظمة وذلك تحت إشراف وتوجيه اللجنة التنفيذية الدولية ومقرها في لندن[19].

(16) قصاب، خيرة، دور منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، 2019، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص3,.

(17) قصاب، خيرة، مرجع سابق، ص4,3.

(18) د. بدر الدين شبل، مرجع سابق، ص53,52.

(19) الزروق، سمير يوسف الجيلاني، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، 2020، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص, ,58,57.

4- الفروع: في مختلف الدول والأقاليم والتي تم إنشائها بموجب موافقة اللجنة التنفيذية الدولية وفيما يتعلق بالفروع نجد أنه يمكن للمجموعة من خمس أعضاء أن تنتسب إلى المنظمة أو لأحد الفروع كما أن العضوية الفردية مسموحة في المناطق التي يوجد فيها فرع للمنظمة وهنا موافقة الفرع مطلوبة[20].

وفيما يتعلق بالتصويت نجد أنه ضمن المجلس الدولي يملك حق التصويت كل من ممثلو الفروع والهياكل والعضوية الدولية إلا أنه لا يسمح بالتصويت إلا للفروع التي دفعت اشتراكها السنوي كاملا وبالقيمة التي حددها المجلس الدولي وللمجلس حق الإعفاء من هذا الشرط بشكل كلي أو جزئي، كما أنه يتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة للأصوات فيما عدا الحالات التي ينص فيها القانون الأساسي على خلاف ذلك وفي حالة تساوي الأصوات يكون الصوت المرجح لرئيس المجلس الدولي، كما يحق للمجلس تعديل القانون الأساسي بأغلبية ثلثي الأصوات على الأقل ويجوز للجنة التنفيذية التي تجتمع مرتين في السنة على الأقل في مكان تحدده أو لأي فرع أو هيكل اقتراح تعديلات كما أن النصاب القانوني للجنة التنفيذية مكون من خمسة على الأقل من أعضاء اللجنة أومن ينوب عنهم. [21]

أما آليات منظمة العفو الدولية فهي التالية:

1- تقوم الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية بإعداد تقارير ومن خلالها توثق الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان وهذا يساعدها في إصدار تقاريرها الدورية سواء قامت بنشرها على موقعها على الانترنت أو قامت برفعها إلى مجلس حقوق الإنسان أو إلى الحكومات والدول، وضمن هذه البحوث نجد منظمة العفو مهتمة بحقوق جميع الفئات (نساء، أطفال، سجناء، معتقلين، نزاعات مسلحة، لاجئين)

2- تتعاون منظمة العفو الدولية مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومختلف التنظيمات الدولية أو الوطنية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، كما تعمل وفقا للقانون الدولي الإنساني من خلال حمايتها للمدنيين خلال النزاعات ومحاولتها حل النزاع عن طريق التفاوض مع المنظمات الأخرى العاملة في هذا المجال، منظمة العفو تدرك أهمية التعليم في الوعي لذلك تسعى لنشر حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام لمنح الأفراد فرصة امتلاك هذه الثقافة للانضمام إليها والدفاع عن حقوقهم[22].

3- تعمل منظمة العفو على تنظيم برامج لتعليم حقوق الإنسان إضافة إلى دعم الضحايا وعائلاتهم عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية الاخرى عن طريق إرسال المناشدات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان[23].

الفرع الثاني: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(20) الزروق، سمير يوسف الجيلاني، مرجع سابق، ص60,59.

(21) القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية، 2009، ص2،3،4
https://www.amnesty.org

(22) قصاب، خيرة، مرجع سابق، ص,17,15,14.

(23) دليل منظمة العفو الدولية، 2002، ص8، www.Amnesty.org

(United Nations High Commissioner for Refugees)

في هذا الفرع سوف نبين مفهوم المفوضية ويلقي الضوء على اللاجئين كونهم الفئة التي تهتم بها المفوضية إضافة إلى آليات عملها وما تقترحه من حلول لمعالجة أوضاع الفئة المهتمة بها.

أولاً: تعريف المفوضية السامية وآليات عملها

المفوضية هي منظمة دولية تم تأسيسها بموجب قرار الجمعية العامة رقم "319" (4) بسبب حاجة المجتمع الدولي لوجود وكالة للاجئين، أنشأت كعضو فرعي للجمعية وتهتم بشكل أساسي بالجوانب الإنسانية غير

السياسية في الحماية التي تقدمها للاجئين[24]، ويكون مقر المفوضية في جنيف في سويسرا[25].

كما تعتمد في عملها على آليات لتفعيل تطبيق الحماية لحقوق الإنسان يأتي:

1- التنسيق: إن امتلاك المفوضية لأجهزة رقابية كالتقارير، الشكاوى الفردية والتحقيق وغيرها يلزمها بالتنسيق فيما بين هذه الأجهزة لتحقيق الأهداف المنشودة.

2- الحوار: حيث يتولى المفوض السامي الحوار مع الدول وذلك لتعزيز المساهمة الوطنية في حماية حقوق الإنسان فهو يعمل على تقديم الاستشارات للدول، وأيضا من خلاله يتم تقديم الخدمات التقنية ليساعدها على إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتها الداخلية.

3- التعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ لا يشترط تمتع المنظمة الدولية غير الحكومية بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة حتى يتسنى للمفوضية التعاون معها من خلال المكاتب الإقليمية التي أنشأتها المفوضية، بل يعتبر نشاط المفوضية واسعا في هذا المجال حيث تزود هذه المنظمات بالأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان وتقدم لها الإعانة المالية.

4- الشكاوى: بعد إدماج مركز حقوق الإنسان في أمانة المفوض السامي أصبح مسؤولا عن تلقي

الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان سواء قدمت من قبل الأفراد أو الدول[26].

ثانيا: الحلول المقدمة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

إن من أفضل الحلول التي يمكن تطبيقها لحل أزمة اللاجئين هو تمكينهم من العودة إلى أوطانهم لكن هذا لا ينفي أهمية الحلول الأخرى التي تعالج بها المفوضية أزمة اللاجئين فهي تتبع استراتيجية تتكون من حل أساسي وهو العودة الطوعية للاجئين وحلول أخرى مكملة لهذا الحل ولا تشترط تراتبية معينة لتطبيق هذه الحلول وهي التالية :

1- عودة اللاجئين إلى أوطانهم:

(24) مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، مرجع سابق، ص7.

(25) د. السعدي، وسام نعمت، الحماية الدولية للاجئين بين أعمال المفوضية السامية ومهام اللجنة الدولية، 2021، جامعة الموصل، العراق، ص 448

(26) طاهير رابح، دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة في حماية وترقية حقوق الإنسان " نشاط المفوضية في إفريقيا نموذجا "، 2021، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد "12"، العدد "3"، جامعة عبد الرحمان ميره، بجاية، الجزائر، ص464,463,462.

وهذا الحل يتطلب تعاون ثلاث جهات: المفوضية أولا وبلد اللجوء ثانيا وبلد الأصل ثالثا وأيضا بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة وذلك ليطبق بالشكل الأمثل، وتطبيقه يعتمد إلى حد كبير على ما يقدمه البلد الأصلي للاجئين من جهود لتوفير الحماية الوطنية للاجئين، ويتراوح دور المفوضية عند تطبيق هذا الحل بين مجرد التشجيع على العودة إلى تقديم التسهيلات والمساعدة.

2- إعادة التوطين:

هذا الحل يكتسب أهمية كبرى؛ كونه يعتبر من الحلول الدائمة حيث أن يضمن نقل اللاجئين إلى دولة ثالثة مختلفة عن دولة اللجوء والدولة الأصلية تكون راغبة في قبولهم وتوطينهم ويتم تطبيق هذا الحل في حالات الضرورة الملحة كما يعكس هذا الحل تعاون الدول في حل الأزمات الدول عن طريق تقاسم المسؤولية[27].

يعد هذا الحل من القرارات السيادية التي تملكها الدول؛ حيث تقرر إدماج اللاجئين محليا انطلاقا من التزاماتها التعاهدية والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان , وتتسم عملية إدماج اللاجئين بأنها متعددة الاتجاهات حيث تتطلب جهود جميع الأطراف المعنية فهي تتطلب استعداد من قبل اللاجئين للتكيف مع المجتمع المحلي المستقبل لهم كما أن استعداد المجتمع المحلي مطلوب عند تطبيق هذا الحل وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين , كما أن هذا الحل يقتضي حث اللاجئين على العمل والاعتماد على الذات وذلك للاستفادة من الوقت الذي يقضونه ضمن دولة اللجوء في تعزيز كرمتهم وحقوقهم ولكي يتحول الإدماج إلى حل دائم في المستقبل[28].

ثالثا: المصاعب التي تواجه عمل المفوضية:

1- انتشار مشكلة اللجوء في العديد من دول العالم وتفاقم أعداد اللاجئين إضافة إلى عدم تشارك الدول في احتواء أزمة اللجوء وذلك لأن بعض الدول تعاني من ازمات على المستوى الداخلي مما دفعها لتجنب استقبالهم.

2- تفاقم الأزمات التي يعاني منها اللاجئين بشكل يهدد حياتهم ووجودهم.

3- تحايل المهاجرين الاقتصاديين على مفهوم اللجوء لتأمين قبولهم في الدول التي رفضتهم مما انعكس سلبا على اللاجئين الحقيقيين من ناحية اعتبارهم مهاجرين اقتصاديين منافسين للوطنيين في العمل والحصول على الخدمات ومن ناحية تعقيد الإجراءات المطلوبة لقبولهم وبطئها. [29]

❖ يرى الباحث أن من أهم وأفضل السمات المشتركة لدى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المذكورة هي التعاون والتشارك في الوصول للأهداف وهذا يعكس دعم المجتمع الدولي للمنظمات غير الحكومية عن طريق استعداد المفوضية للتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية ويعكس أهمية ونجاح دور هذه الأخيرة نظرا لوصولها إلى التأثير والتأثر بالمنظمات الدولية بمختلف أنواعها.

(27) مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، مرجع سابق، ص161-170.

(28) تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الملحق رقم 12، لعام 2005، https://documents.un.org

(29) حميد بديوي حسن، بلال، دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجا)، 2016، جامعة الشرق الأوسط، ص92،93.

الخاتمة :

تبين من خلال هذا البحث أن رعاية الإنسان تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي، فلقد وجدنا أن المنظمات الدولية تهتم بتقديم مقترحات تساعد في الحد من الأزمات التي تهدد استقرار الإنسان وتمتعه بحقوقه كما أنها تهتم بمختلف الفئات وتلقي الضوء على معاناة بعضها وتعمل على إيصالها للعالم، ولكن ما تقوم به هذه المنظمات ليس بالأمر اليسير فهي تواجه عراقيل متعددة تصعب مهامها.

النتائج و المناقشة:

1- تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها مستقلة عن حكومات الدول في التشكيل والتمويل.

2- تهتم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتقسيم مسؤولية تنظيم أزمة اللجوء بين الدول.

3- تتعاون منظمة العفو الدولية مع المنظمات الدولية الأخرى وتنظم الحملات العالمية دفاعا عن حقوق الإنسان.

4- تعترض عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عراقيل تحبط مساعيها في ممارسة دورها بالشكل الأمثل.

الاستنتاجات و التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1- تفادي وحل التحديات التي تواجه عمل المنظمات الدولية.

2- التأكيد على ضرورة التعاون الدولي في تطبيق مقترحات المفوضية السامية لتخفيف آثار أزمة اللجوء.

3- استمرار المنظمات الدولية في ابتكار آليات وأساليب تغني نشاطها.

4-التوسع في إنشاء منظمات دولية غير حكومية لا تعتمد في إيراداتها على الدول ما يبقيها بعيدة عن التأثر بالسياسة ويركز نشاطها في المجال الإنساني.

5- ضرورة تقديم المعونة والمساعدات للبلدان المضيفة للاجئين لتخفيف الأعباء التي تتحملها تلك الدول.

References:

1- Kerram Mahmoud hussien nashwan, The mechanisms of human rights' protection in the international law of human rights " analytical study", 2011, al azhar university.

2- Dr. Ibrahhem meshawrab, The general international law_ concepts-human rights-humanitarian international law-international treaties, 2013, al manhal house.

3- Dr. Hassan al attar, The international organizations, 1970, shaffek printer.

4- Dr. Mohammad Aziz shekry, Gate to the general international law, 2006, Damascus university.

5- Dr. Wessam neamat ibrahem al saady, The nongovernmental international organizations a futurism study in the light of the recent international regulation, 2012, the legal books and al shattat houses.

6- Sally ashour, The nongovernmental international organizations _ their definition, characteristics and their regulative traits, 2018, The social nationalism magazine, the nationalism centre for social and criminal researches.

7- Mosaed Ali, The nongovernmental organizations and their effect on states' sovereignty, 2017, mouhammad bo deaf university.

8- Shabel badr al deen, The protection of human rights and his basic liberties on the level of nongovernmental international organizations, 2014, the magazine of legal and political sciences, al wadi university.

9- Zeinab oshen, The role of nongovernmental international organizations in the protection of human rights, 2015, aum al bawaky university.

10- Entrance to the international protection of refugees, protecting of persons who are in the valued of united nations high commissioner for refugees, 2005, the office of UNHCR, www.unhcr.ch.

11- Ben merar jamal, The concept of national sovereignty in shade of globalization,2017, political orbits magazine, Aljelaly Boneamma university.

12- Dr. Omar bn abo bakr ahmad bakhshab, State sovereignty in shade of international evolutions " analytical study", the legal magazine,

<https://lloc.gov.bh.

13- Kherra kassab, The role of Amnesty in the protection of human rights, 2019, the institution of administrational and legal sciences.

14- Sammer yousef algelany alzarrok, The role of nongovernmental international organizations in activation and application of the humanitarian international law and the international law for human rights, 2020, The Middle East University.

15- The basic law of Amnesty,2009, https://www.amnesty.org.

16- Guide of amnesty, 2002, www.amnesty.org.

17- Dr. Wessam Neammat al saady, The international protection for refugees between the works of united nations high commissioner for refugees and tasks of international commission, 2021, the university of Mosul.

18- Rabeh taher, The role of UNHCR, in the protection and promotion of human rights " the activity of UNHCR in Africa as a model", 2021, the academic magazine for legal researches, Abd al rahmman mera university.

19- The report of the executive commission of united nations high commissioner for refugees' program, 2005, extension "12", <https://documents.un.org.

20- Belal hammed bedewy hasan, The role of intergovernmental organizations in the protection of refugees (United Nations High Commissioner For Refugees as a sample), 2016, Middle east university.